

ينبغي ان لا يفرض الا اذا بان انهم اكثر لان فيهم من لم يبول
عليه وهو الزائد **مسألة** ليس لنا من نبوي خلاف ما
نبوي النبي قول في الجمعة فانه اذا ادرك الامام في
التشهد وفي السجود والتهنئة فواجبة واصلها ظهر بعد ذلك
والذهب انه يصلها جمعة فلا يستثنى واما اذا لم
يكن النبوي من العبادات المقصودتها واما هو من محال
كالوضوء والغسل والتيمم فالواقي الوضوء لا يبوله لانه ليس
عبادة واعتراضا لشيء على الكثرة في قوله وثنية بناء على
عود الخبر الى الوضوء وكذا اعتراضه على التيمم والى
نبوي الطهارة والمذهب ان نبوي ما لا يصح التيمم بها
من العبادات او رفع الحدث وعند البعض من نبوي الطهارة
واما في التيمم فقولوا انه نبوي عبادة مقصودتها لا تصح
بالطهارة مثل سجدته والسجدة وصلوة الطهارة والى
ولو تيمم لم يحول لسجده والاحتياط والاقامة لا يوجب الصلاة
لعمد الست عبادة مقصودتها واما ما هي اتباع لغيرها
التي لم يشرها في القرآن روايات عند الفقهاء الجوزية وهو مجموع
على ما اذا كان جنباً فينظفها جازله ان يصلح به في البدن
الرابع في حقه للمؤمن الفريضة والنافذة والاداء
والقضاء اما الصلوة فقال في البناء بانه نبوي الفريضة
في الفرض فقال معبراً الى المحقق لا بد من نية الصلوة واليقين
حتى يوبى الفرض بغيره انتهى والواجبات كالفرض
كما في الشاخرائية واما النافذة والسنة الراجعة فقد ساء
انما تصح بمطلق النية وبنية مبين وتقع على شرطية

محدث واما اذا كان في
وقد اوضحناه في شرحنا

الوسيلة

الطاهر
نكاح في
وهي

الفريضة انه لم يعرف اقرض الخمر انه انه يصلحها في وقتها
يجوز وكذا لو اعتقد ان منها ذمها وفضلها ولا يبر ولم يبول
الفرض فيها فان نبوي الفرض في الكفاية ولو طهر اكل فريضة
وان لم يظن ذلك فكل صلوة صلاها مع الامام حازها
نبوي صلوة الامام كذا في قوله وفي الهدية لمصلون سنة على
الفرضين منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق التوا
بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعله
ولا يعاقب على تركها فنوبى الظهر والفرج اجزائه واعتقت نية
الظهر عن نية الفرض والنافي من يعلم ذلك ونبوي الفرض
فريضة ولكن ما يعلم ما يقيد من الفرض والسنن يجزيه
الثالث نبوي الفرض ولا يعلم معناه لا يجزيه والاربع لم
ان فيها يصلحها الناس فلا يرض ونوافل فيصلحها كما يصلحها
ولا تجزى الفرض من النوافل لا يجزيه لان تعيين النية شرطه
فيل تجزيه ما حصل في الجماعة ونبوي صلوة الامام والخاص
اعتقد ان الكفل فريضة صلواته والسادس لا يعلم
ان منه على عيان صلوة مفروضة ولكنه كان يصلحها
لا وقتها كان يصلحها لم يجزها انتهى واما في الصوم
فقد علمت انه يصح بنية مباحة وبمطلق النية فلا يبر
لصوم رمضان اذ انية الفريضة حتى قالوا ان نبوي ليلة الكف
صوم اخر شعبان ثم ظهر بعد اليوم انه اول رمضان اخر
واما الذكوة فيمنه شرطها نية الفريضة لان الصدقة هي
ولم تكن نية الزكوة المجردة وظاهر كلامهم انه لا بد من نية الفرض
تجيز هذا صلح الوجوب لان سببه هو لصان الثاني وقد

وجوه